مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 381-401

نحو بناء سياسة صناعية آمنة ومستدامة: قراءة في سلبيات وايجابيات تجربة التصنيع في دول جنوب شرق آسيا

Toward building a Safe and Sustainable Industrial policy: Read on Industrialization Experience in Southeast Asian Countries

نبيل بن موسى[1]*
[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، n.benmoussa@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 03-04-2020	تاريخ القبول: 29-05-2020

ملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى البحث في تجربة التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا لاستخلاص مواطن قوتها ونقاط ضعفها (الاختلالات) للاستفادة منها في تحقيق تنمية صناعية تكون آمنة ومستدامة.

خلصت الدراسة إلى وجود عوامل ساهمت في تحقيق طفرة صناعية، وفي نفس الوقت كانت هناك اختلالات صاحبة مسيرة التصنيع في المنطقة ساهمت فيها مجموعة من العوامل أدت إلى هشاشة اقتصادات المنطقة وانكشافها أمام الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، السياسات الصناعية، الصناعات التصديرية، القدرة التنافسية، الاستدامة.

تصنيفات JEL : L6، E6، O1، O4، O5.

Abstract

The present paper aims to address the industrialization experience in Southeast Asian region to extract its strengths and weaknesses (imbalances) that benefit to achieve a safe and sustainable industrial development.

The study concludes that there were factors that contributed to the achievement of industrial boom. Meanwhile, there were imbalances accompanied the industrialization process in the region, in which a set of complex factors contributed to the fragility of the region's economies and their vulnerability to external shocks.

Keywords: Industry; Industrialization Policies; Export Industries; Competitiveness; Sustainability.

JEL Classification Codes: L6, E6, O1, O4, O5.

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة

تعتبر تجربة التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا من انجح التجارب في العالم النامي، فقد استطاعت دول المنطقة تحقيق طفرة صناعية والانتقال من اقتصادات ريعية إلى اقتصادات متنوعة ناشئة وتنافسية ما أهلها إلى تحقيق معدلات نمو سريعة والاندماج بقوة في الاقتصاد العالمي، حيث حظي نموذج التصنيع في المنطقة بإشادة كبيرة من المؤسسات المالية الدولية، وقد انعكست الانجازات المحققة في تضاعف الدخل خلال فترة وجيزة نسبيا. غير أن سياسات التصنيع التي تم تبنيها في دول المنطقة قد تخللتها عديد الاختلالات والتي فاقمت من هشاشة اقتصاداتها أمام التقلبات الخارجية ورهنت مسيرة النمو والتنمية فيها، حيث توجت بأزمة جنوب شرق آسيا 1997 التي ألحقت خسائر كبيرة بقطاعات اقتصادية واسعة.

إشكالية الدراسة: للوقوف على أهم مواطن القوة والضعف في سياسات التصنيع في المنطقة، فان الإشكالية التي ستعمل الدراسة على معالجتها تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي الايجابيات والسلبيات التي صاحبة سياسات التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا؟**

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى البحث في تجربة التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا للكشف عن أهم ايجابيات وسلبيات (الاختلالات) سياسات التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا والتطرق إلى أهم العوامل التي ساهمت في إضعاف مناعة اقتصادات المنطقة أمام التقلبات الخارجية قبل اندلاع أزمة 1997، حيث أن التعرض لذلك من شانه أن يفيد في بناء سياسات صناعية آمنة ومستدامة تمكن الصناعة من أداء وظائفها وتحقيق التنوع الاقتصادي.

المنهج المتبع في الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، على اعتبارهما الأنسب لهذه الدراسة والوصول إلى أهدافها.

2. سياسات التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا

رغم اختلاف دول شرق آسيا في مواردها الطبيعية وأنظمتها السياسية ونهجها الاقتصادي، إلا أنها استطاعت تحقيق انجازات هامة حتى قبيل اندلاع الأزمة المالية 1997، (IMF, 1997, p. 02)، أهمها:

- تنوع هيكل الصادرات الصناعية وارتفاع معدل نموها.

- حساب جاري موجب ومتواصل.
- قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع الصناعات التصديرية.
- التحكم العالي في التكنولوجيات الحديثة؛
- عجز متواضع ومتحكم فيه في الموازنة العامة في بعض السنوات وفائض في سنوات أخرى (خاصة في الفترة 1990-1995)؛
- معدلات تضخم آيلة للانخفاض؛
- معدلات ادخار هي الأعلى في العالم، حيث انعكس ذلك على الاستثمارات التي واصلت ارتفاعها وبلغت أوجها في الفترة من 1990 إلى 1995.

يعزى نجاح تلك الدول في تغيير هيكلها الإنتاجي والتحول من اقتصادات بدائية إلى اقتصادات ناشئة ومتنوعة وغنية إلى السياسات الصناعية التي طبقتها والتي وظفت فيها العوامل المحلية والخارجية في مزيج ساهم في تحقيق معدل نمو تاريخي تجاوز المعدل العالمي، فبلغ أوجه في كوريا الجنوبية وتايلاند 9,5 و9,1% على التوالي خلال الفترة 85-1990. (محي الدين، 2000، صفحة 133)

1.2 العوامل المحلية

لقد كان للجهود الحكومية المبذولة دورا حاسما في تحقيق إقلاع صناعي، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة التوجه للتصدير التي تبنتها دول المنطقة، فقد ساد الاعتقاد أن التصدير هو محرك النمو ولذلك تم تركيز كل السياسات للنهوض بقطاع الصناعات الموجهة للتصدير. ارتكزت السياسات الصناعية في المنطقة على ما يلي:

خلق تكامل بين الاستثمار والتصدير: أعطت دول شرق آسيا أهمية بالغة لتحقيق انسجام وتكامل بين الاستثمار والتصدير، حيث وفرت كل الوسائل والأدوات لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات التصديرية خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي روعي في جذبها وتوجيهها توفير البيئة المناسبة لذلك. (الجسام، 2015، صفحة 132) وفيما يتعلق بوسائل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تمثلت فيما يلي:

- تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة،
- الاستثمار في تطوير البنية الأساسية،
- وجود حسابات رأس مال مفتوحة،

- ربط الإعفاء من متطلبات المشاركة في الأعباء الاجتماعية بتحقيق نسبة متزايدة من الصادرات.
- ازدواجية المعاملة من خلال وضع قواعد مختلفة لكل من الشركات التي تستهدف السوق المحلي والأجنبي،
- وضع اشتراطات على الشركات الأجنبية لتحقيق معدل من التصدير نظير الحق في تملك الشركات،

وبتطبيق تلك الإجراءات تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المنطقة، حيث استحوذت المنطقة خلال ثمانينات القرن الماضي على **10%** من الاستثمارات المباشرة في العالم. إضافة إلى ذلك، ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت وإقامة صناعات حديثة بالمنطقة جعلت منها رائدة في التصدير. ساهمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وخاصة اليابانية، خلال حقبة الثمانيات وبداية التسعينات، في إطار نموذج الإوز الطائر (The Flying Geese Model)، في تحسين القدرات التنافسية للصادرات الصناعية لدول المنطقة وتعزيز التشابكات داخل القطاع الصناعي وما ترتب عليه من نقل للخبرات والمهارات والتكنولوجيا إلى الدول المستضيفة للاستثمارات، وتوسيع شبكة العلاقات التجارية الإقليمية بما تتيحه من إمكانية الوصول إلى وفورات الحجم المثلى التي تسمح بتخفيض التكلفة والتخصص في بعض فروع إنتاج السلع والخدمات. (الجسام، 2015، صفحة 132)

الانسجام بين القطاع العام والخاص: عمدت دول شرق آسيا في سياساتها إلى توجيه القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف معينة، وروعي في ذلك تحقيق تكامل بينهما بما يساهم في الاستفادة من ميزات كلاهما. نظرا لخصائصه، وجه القطاع العام إلى الاستثمارات العامة في مجالات الاتصالات ومراكز البحوث والطاقة وتشييد موانئ التصدير مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لمشاركته في إقامة بعض الصناعات. أما القطاع الخاص، فقد تم توجيهه إلى الاستثمار في صناعات الأسمدة وبناء السفن ومركبات الحديد والصناعات الموجهة للتصدير نظرا لكفاءته ومرونته وقدرته الأعلى نسبيا على دراسة السوق المحلي والأسواق الخارجية والاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق، حيث سخرت حكومات المنطقة مجموعة من الإمكانيات لربط القطاعين. في مقابل التحفيزات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص نظير استثماره في الصناعات التصديرية، اشترط عليه تقديم أداءات معينة. فمثلا، اشترط على الشركات الخاصة تدريب العمالة والاحتفاظ بها في أوقات الأزمات مقابل

الاستفادة من تثبيت الأجور، كما سمح لها باستيراد التكنولوجيا في مقابل الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير (زيدان قاسم، 2008، صفحة 151).

السياسة الصناعية الانتقائية: إن الطفرة الصناعية التي تحققت في المنطقة لم تكن لتتحقق لولا التدخل الحكومي القوي في الحياة الاقتصادية لتعويض عجز قوى السوق عن التخصيص الأمثل للموارد بين مختلف الأنشطة الصناعية وذلك في صور عديدة؛ كتمويل إقامة صناعات ثقيلة وتقديم إعانات لمصدريها لمساعدتهم على تحمل أعباء دخول الأسواق الدولية. (الشحات، 2001، صفحة 48)، كذلك، تم تقديم ائتمان لصناعات يتم اختيارها بناء على معايير ذات صلة بالقدرة التصديرية، إضافة إلى حماية الصناعات التي تحل محل الواردات لغرض تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة مواطنيها.**(Ford & Suyker, 1990, p. 10)** ولضمان الاستمرار في تحقيق المعدلات المستهدفة من الاستثمار طويل الأجل، تدخلت سلطات المنطقة بمجموعة إجراءات لتشجيع صناعات معينة من خلال توفير رأس المال باستمرار وبأسعار فائدة منخفضة، وتأسيس شركات صناعية تستهدف التصدير، وتوفير الحماية من الاستيراد، ودعم مدخلات العملية الإنتاجية. (زيدان قاسم، 2008، صفحة 163)

تعزيز الترابط بين الصادرات والواردات: قامت دول جنوب شرق آسيا بالمزج بين سياسات الإحلال محل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير، حيث تم التركيز في سياسة الإحلال محل الواردات على إنتاج السلع كثيفة الاستخدام لرأس المال فيما استخدمت سياسة تشجيع الصادرات لإنتاج السلع كثيفة الاستخدام للعمالة، وذلك لاعتقاد دول المنطقة أن الاعتماد على السوق المحلي من خلال سياسة الإحلال محل الواردات سيؤدي إلى تخصيص كل الموارد للصناعات التي تنتج للسوق المحلي ويحرم الصناعات التصديرية من الموارد التي تسمح لها بالتوسع وسيضعف تنافسيتها وتتلاشى معها فرصة اكتساب الخبرات والتكنولوجيا المتطورة التي تفيد بدورها الصناعات المحلية.

وفي سياق ربط التصدير بالاستيراد، طبقت دول المنطقة حساب حق التصدير الذي يهدف إلى مساعدة المصدرين على تعويض خسائرهم من خلال السماح لهم باستخدام حصيلة صادراتهم لاستيراد بعض السلع الكمالية واسعة الاستهلاك والتي يمنع استيرادها في الظروف العادية، وهو ما كان له أثر بليغ في مساعدة المصدرين على تحقيق أرباح إضافية شجعتهم على مواصلة نشاطهم التصديري.

ربط المناطق الحرة بالاقتصاد المحلي: منذ مباشرة العمل بالمناطق الحرة، سعت دول جنوب شرق آسيا إلى ربط تلك المناطق بالاقتصاد المحلي. بالموازاة مع سعيها لتطوير تلك المناطق لتشجيع انسياب صادراتها الصناعية، شجعت الصناعات القائمة في تلك المناطق على استخدام مدخلات محلية ما أدى إلى ارتفاع استخدام المناطق الحرة للمدخلات المحلية من 21% في سنة 1975 إلى 33% في سنة 1980 في نظير استفادتها من الحوافز المالية (إعفاءات ضريبية وجمركية) وغير المالية (تبسيط إجراءات استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام، وتصدير المنتجات، والسماح لها ببيع نسبة من إنتاجها للسوق المحلي). (زيدان قاسم، 2008، صفحة 175)

استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتنمية الصادرات: قامت السلطات في المنطقة بتقديم حوافز مالية للمنتجين لتحفيزهم على التصدير؛ كالحماية في السوق المحلي وتخفيض الفوائد على القروض الموجهة للصادرات ومنح حوافز ضريبية وإعانات للتصدير مع التخفيض التدريجي للحواجز التجارية، وقد اشترط في الاستمرار في الاستفادة من تلك المزايا تحقيق الأهداف التصديرية. مكنت تلك الإجراءات الشركات من التصدير ورفع فعاليتها وقدرتها التنافسية بدلا من التلاعب والتحايل للتربح من السوق المحلي، حيث أصبحت قادرة على تخفيض تكلفة مدخلاتها اللازمة. كذلك، اجتهدت حكومات جنوب شرق آسيا في الحفاظ على الاستقرار المالي، حيث حافظت كثير من دول المنطقة على فائض في ميزانيتها فيما سجلت بعضها عجزا متواضعا في بعض الفترات، كما عرفت المنطقة معدلات معتدلة من التضخم واستطاعت عملاتها الحفاظ على استقرار قيمتها الحقيقية. (Nelson & Pack, 1999, p. 417)

تشجيع الابتكار والتطوير والاستثمار في التعليم وتقديم الدعم الغير المباشر لبرامج التدريب: من أبرز سمات سياسات التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا الاهتمام الكبير بالتعليم والبحث والتطوير. شجعت حكومات المنطقة منذ مباشرة سياسات التنمية الصناعية الاستثمار في البحث والتطوير فيما أطلق عليها "سياسات الابتكار"، من خلال تأسيس مختبرات وطنية وتقديم إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة لأنشطة البحث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، كما حددت في إطار سياساتها التفضيلية أولويات البحوث التي تحظى بالدعم. لقد تبنت دول المنطقة سياسات مثيرة للاهتمام للتحكم وتطويع التكنولوجيات التي سبق استيرادها، فمثلا شجعت كوريا بقوة تطوير الكفاءة المحلية من خلال فتح المجال للاستعانة بالمستشارين

الأجانب، وإبرام اتفاقيات تراخيص التكنولوجيا كأول خطوة في طريق اكتساب المهارات التنظيمية والإدارية، وتطوير وتطويع التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفعت إنتاجية صناعاتها الحديثة التي نمت على حساب القطاعات الحرفية ذات القيمة المضافة المنخفضة، كما ارتفعت إنتاجية اليد العاملة وتحسن تعاملها مع التكنولوجيات الحديثة وهو ما انعكس إيجابا على إنتاجية رأس المال. (Noland & Pack, 2005, p. 7) كذلك، استطاعت تايوان بفضل تركيزها على الاستثمار الكبير في رأس المال البشري والمادي أن تتحكم في التكنولوجيات التي سبق استيرادها، وهو ما مكنها من رفع إنتاجيتها ورفع حصة صادراتها من السلع الالكترونية عالية التكنولوجيا إلى 21% في سنة 1990. (Nelson & Pack, 1999, p. 418)

2.2 العوامل الدولية

على الرغم من دور العوامل الداخلية الحاسم في تحقيق قفزة نوعيه في الصادرات الصناعية فيما أطلق عليه "المعجزة الآسيوية"، إلا أن ذلك لم يكن ليتحقق لولا توفر ظروف وعوامل دولية استفادة منها دول جنوب شرق آسيا. من أهم العوامل الدولية ما يلي:

1.2.2 المساعدات الأجنبية

استغلت حكومات المنطقة علاقاتها الصديقة والقوية مع الدول الصناعية للحصول على مزيد من المساعدات الثنائية (خاصة اليابان والولايات المتحدة) ومتعددة الأطراف، والتي استخدمت لتمويل وارداتها خلال الخمسينات والستينات.

2.2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

شجعت الدول كالولايات المتحدة واليابان تدفق استثمارات شركاتها إلى اقتصادات المنطقة، سواء تلك الموجهة للصناعات التصديرية أو المكملة للاستثمارات المحلية التي تحقق الرفاه للدول المستضيفة (الجسام، 2015، صفحة 135).

3.2.2 فتح الأسواق الخارجية لصادرات المنطقة

استخدمت الدول الصناعية الرئيسية سياساتها التجارية لدعم اقتصادات المنطقة وإنقاذها من الركود والأزمات، وذلك بتسهيل دخول سلعها إلى أسواقها. (بلجبل، 2016، صفحة 82). كذلك، سمحت الدول الصناعية بنقل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية ورأس المال إلى دول المنطقة التي سعت باستمرار للاستفادة من خبرات وتجارب مواطنيها المقيمين في الخارج.

3.الاختلالات التي شابت سياسات التصنيع

حققت سياسات تشجيع التصنيع لأجل التصدير التي تم تبنيها في دول منطقة جنوب شرق آسيا نتائج هامة، إلا أن تلك الانجازات لم تستطع الصمود حيث تعمق العجز في الميزان التجاري مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي. (IMF, 2018) ساهم الإفراط في الاعتماد على الصادرات والاستثمارات الأجنبية في جعل صادرات المنطقة شديدة التركز ومن اقتصاداتها شديدة الانكشاف على الصدمات الخارجية، فالمستجدات الدولية التي بدأت بالظهور مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات قد عملت في اتجاه إضعاف القدرة التنافسية لصادرات الدول المنطقة وكبح نموها توجت باندلاع الأزمة المالية 1997. من أهم العوامل التي عملت على زيادة هشاشة اقتصادات المنطقة ما يلي:

1.3 الاعتماد على نظام سعر صرف ثابت غير مرن مرتكز على الدولار (Hard or Fixed Peg)

لقد كان تبني نظام سعر صرف غير مرن مرتكز على الدولار للتحكم في التضخم والحفاظ على استقرار أسعار الصرف لتوفير بيئية مشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي عواقب وخيمة على التوازنات المالية الخارجية لدول المنطقة. (Edwards, 1992, p. 37) أدى تدهور الدولار، بعد التأكد من دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود يصعب الخروج منه في الأجل القصير، إلى ارتفاع سعر صرف عملات دول جنوب شرق آسيا. إن اعتماد سعر صرف جامد قد جعل قرارات السلطات النقدية رهينة التقلبات في سعر صرف الدولار والتطورات التي تحدث في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما خفض من استقلالية السياسات النقدية ورفع من احتمالات

تعرض الاقتصادات المرتكزة عليه لهجمات مضاربة على عملتها. (Obstfeld & Taylor, 2003, p. 133)

لقد كان لسياسة سعر الصرف الثابت القائمة على ربط العملات المحلية بالدولار آثارا وخيمة على موازين المدفوعات، فالدراسة القياسية التي قام بها (McKinnon, 2001 كشفت عن ارتفاع معامل التحديد بين الدولار وعملات دول المنطقة خلال الفترة السابقة لازمة جنوب شرق آسيا (من جانفي 1994 إلى ماي 1997). (McKinnon, 2001, p. 88)ساهم الإفراط في الارتكاز على الدولار بفعالية في كشف الاقتصادات المحلية للصدمات الخارجية وارتفاع نسبة تعرضها للازمات المالية الحادة مقارنة بالدول التي تعتمد أنظمة صرف مغايرة (سعر صرف مدار أو ذو مرونة محدودة أو المعوم كليا)، فمع كل انخفاض في سعر صرف الدولار سجلت أسعار صرف الحقيقية العملات المحلية ارتفاعات هامة، وهو ما أدى إلى إشاعة الاعتقاد بان العملات المحلية مسعرة بأعلى من قيمتها الحقيقية ورفع من التوقعات باحتمال حصول تخفيضات اكبر، نتج عنه إطلاق حملة مضاربات على العملات المحلية التي تدهورت قيمتها مسببة تآكل القدرة التنافسية لصادرات المنطقة واختلال ميزان المدفوعات واضطراب في تدفق رؤوس الأموال (خروج فجائي لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية) جارا معه باقي المؤشرات الاقتصادية، ما تسبب في حدوث موجة من الكساد التضخمي في سنة 1998 بلغت أوجها بنسبة 58% في اندونيسيا، وارتفعت بذلك المطالبات برفع علاوة مخاطر الصرف. (محي الدين، 2000، صفحة 113)

3.3 إهمال الأسواق المحلية

ساهمت العوامل البنيوية لاقتصادات المنطقة في جعل الصادرات أكثر هشاشة للصدمات الخارجية وأكثر قابلية للانكماش السريع في وجود ضغط من منافسين كالصين. ساهم إفراط دول المنطقة في الاعتماد على التصدير لفترة طويلة، كانت فيها المنافسة في الأسواق الدولية غير شديدة، في تحقيق نتائج باهرة وشجعت تلك الدول على تقديم كل التسهيلات وتوجيه كل السياسات لرفع وتيرة نمو التصدير. بيد أن ظهور دول حديثة التصنيع ذات ميزات نسبية مماثلة، أهمها الصين، قد جعل من استدامة الأوضاع أمرا صعب المنال نظرا لاعتبارات عديدة، أهمها تركيز الصناعات في تلك الدول على التصدير (في حالة كوريا وفي سنة 1996 كان 69% من ناتجها المحلي يوجه للتصدير)، في حين أن الحفاظ على القدرة التنافسية وبناء شركات ذات

قدرات تنافسية عالية لا يتطلب فقط تحقيق انخفاض في تكاليف العمل وتوفير رساميل كافية، بل يتطلب بناء اقتصادات متطورة تكون أسواقها المحلية قادرة على استيعاب جزء هاما من الناتج (هيرست، طومبسون، و ترجمة عبد الجبار، 2001، صفحة 227). عمل الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية في ظل اتجاه الأجور إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب على العمالة، على زيادة الضغوطات الخارجية على اقتصاداتها، فدخول منافسين صناعيين ذووا ميزة تنافسية أفضل قد وضع المنتجين المحليين أمام حتمية الاستجابة بالاستغناء عن العمال للاحتفاظ بهامش أسعار نهائية يمكنهم من البقاء وفق نموذج السوق غير الصافية (on-Market Clearing Model). (خليل، 1994، صفحة 1022).

4.3 ضعف القطاع الخاص في المنطقة

أدى تطبيق سياسات التحرير المالي على عجل والإفراط في تقديم الحوافز الجاذبة للاستثمارات إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة. وفي ظل ضعف القطاع الخاص في المنطقة وعدم امتلاكه المقومات القادرة على منافسة الاستثمارات الأجنبية، تمكنت الشركات الأجنبية من الاستحواذ على إجمالي النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، استأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات في سنة 1995 على 70% من الناتج المحلي للصناعات التحويلية في سنغافورة، في حين ضلت الشركات المحلية تفتقر إلى التكنولوجيا العالية التي تمكنها من الاستغناء عن وجود تلك الشركات والمنافسة في الأسواق الدولية (زيدان قاسم، 2008، صفحة 212).

ترتب على استقرار الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة ارتفاع الأجور فوق ما هو سائد في السوق المحلي خاصة بالنسبة لليد العاملة المؤهلة النادرة نسبيا، ما أدى إلى سحب اليد العاملة عالية التأهيل والتكوين من الشركات المحلية التي أجبرت على دفع علاوة اجر لجذب العمال ومن ثم ارتفاع تكاليفها، كما فوت عليها فرصة التطوير والصمود في مواجهة الشركات الأجنبية (Brown, Deardorff, & Stern, 2004, p. 257). دفعت هذه الوضعية حكومات المنطقة إلى الاستجابة لمتطلباتها ومنها توفير العرض الكافي من العمالة عالية التأهيل، وهو ما تطلب منها توفير الموارد اللازمة للاستمرار في رفع إنفاقها على قطاع التعليم والتكوين للحفاظ على مزية انخفاض

الأجور ورفع القدرات التنافسية لصادراتها الصناعية. (Carr, Markusen, & Maskus, 2004, p. 385)

تواصل استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على الأصول المحلية بعد أزمة 1997، حين قامت الحكومات المحلية بضغط من صندوق النقد الدولي بالتخلي عن السياسات الوطنية المعادية للامتلاك الأجنبي للأصول المحلية، فأصبح بإمكان تلك الشركات تملك الشركات وشتى الأصول المحلية وبأسعار منخفضة (Fire-Sale Prices) خاصة بعد خسارة العملات المحلية لجزء كبير من قيمتها أمام الدولار جراء حملة المضاربة التي طالتها بشدة والتي أفقدت أصول الشركات والمؤسسات المحلية لقيمتها وجعلت أسعارها تتهاوى بالنسبة للمشترين الأجانب. إضافة إلى ما سبق، انهارت أسعار الأصول المحلية بعد تفجر فقاعة الأصول بفعل الضمانات الحكومية الضمنية المقدمة للبنوك خلال مرحلة التحرير المالي والتي شجعت على الإفراط في الاقتراض، حيث ارتفعت حدة مشكلة الخطر الأخلاقي. وقد شجعت الموارد المالية المتوفرة في ظل تلاشي كثير من القيود على الإقراض على دخول البنوك المحلية في عمليات إقراض خطرة مكثفة ساهمت في ارتفاع أسعار الأصول وخاصة الخطرة منها إلى حدود مبالغ فيها أدت لاحقا إلى انفجار الفقاعة وانهيار الأسعار بما فيها الجيدة منها بفعل انتشار ظاهرة العدوى بين المستثمرين(Krugman, 2000, p. 44) .

5.3 ارتفاع الطلب الاستهلاكي المحلي

في الوقت الذي بدأت فيه الصادرات بالانكماش نتيجة للأسباب السابقة، سجلت الواردات إلى المنطقة ارتفاعا تجاوز معدل نمو الصادرات خلال الفترة 90-1995، ويرجع ظهور تلك الفجوة وتطورها إلى عوامل كثيرة كان أهمها على الإطلاق ارتفاع الطلب المحلي نتيجة تحسن المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الرواج الاقتصادي والتصديري المدفوعة بالارتفاع التاريخي لمعدلات الاستثمارات (35% من الناتج المحلي الإجمالي) التي فاقت جميع الدول النامية وعديد الدول المتقدمة. غير انه يأخذ على الاستثمارات توجه كثير منها إلى القطاعات الخدمية التي لا تدخل في تركيبة الصادرات (Non-Tradeable). وفي هذا السياق، فقد سجل ميزان الخدمات عجزا قياسيا في كل دول الأزمة باستثناء الفلبين التي استفادة من تحويلات العمالة في الخارج، ومرد ذلك العجز هو ارتفاع المدفوعات عن خدمات الشحن نتيجة غياب أسطول نقل محلي وارتفاع الواردات من الخدمات التي تدخل في الأنشطة الاقتصادية.

6.3 الإفراط في التحرير المالي

دفع عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المحلية التي تعول عليها دول المنطقة لإنجاح السياسات الصناعية الحكومات إلى الانسحاب من إدارة الاقتصاد وتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، والاعتماد على القروض الأجنبية قصيرة الأجل. (محي الدين، 2000، صفحة 114) شرعت حكومات المنطقة في إدخال إصلاحات مالية مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي استهدفت تحرير أسعار الفائدة وتعزيز استقلالية البنوك ورفع كفاءة عمل النظام المالي وتحرير معاملات النقد الأجنبي، إضافة إلى فتح باب الاستثمار لرأس المال الأجنبي والسماح للشركات والمؤسسات المالية المحلية للاقتراض من مصادر تمويل أجنبية. (بلجبل، 2016، صفحة 94) حققت تدابير التحرير نتائج ايجابية تمثلت في ارتفاع تدفق رؤوس الأموال والتي ساهمت بفعالية في تحقيق نمو سريع، وولوج اقتصادات المنطقة إلى المعارف المتعلقة بتقنيات الإنتاج وفنون الإدارة الحديثة وكذا الأسواق التصديرية، إضافة إلى مزايا اجتماعية؛ كانخفاض معدل الفقر وتراجع البطالة تحسن نوعية المعيشة. (Bassanini, Scarpetta, & Hemmings, 2001, p. 11)

إن المنافع المتأتية من الاستثمارات الأجنبية لم تكن مجانية، فقد صاحبها ارتفاع حساسية اقتصادات المنطقة للتقلبات الخارجية وتقوية روابط تبعية اقتصاداتها إلى العالم الخارجي بما تتضمنه من التزامات ضمنية وغير ضمنية وتعريضها لمخاطر الخروج الفجائي لرؤوس الأموال وما تسببه من خسائر اقتصادية وارتفاع معدل البطالة. (Galal, 2001, p. 5)علاوة على ذلك، سجل انخفاض في سعر الصرف وارتفاع حاد في سعر الفائدة الحقيقي أدت مباشرة إلى تقييد شروط الإقراض المحلي وتآكل جزء هام من القيمة الرأسمالية للبنوك المحلية حتى بعد تدخل البنوك المركزية.

إن تزامن انخفاض سعر الصرف مع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية قد أدى إلى ارتفاع سريع في القروض المتعثرة لدى البنوك وخاصة في قطاع العقارات الذي شهد إفلاس كثير من الشركات الناشطة فيه التي سبقت أن قامت بتمويل مشاريعها العقارية بالاقتراض من البنوك بالدولار بدون تغطية، وقد دفعت الوضعية الحرجة للبنوك إلى تقليص إقراضها في مسعى منها لتلبية متطلبات معدل كفاية رأس المال والتي كانت محل مطالبة من صندوق النقد الدولي الذي هدد برفع طلبات إغلاق البنوك ضعيفة رأس المال. (Radelet & Sachs, 2000, p. 115). علاوة على ما سبق، أدت الاستثمارات الضخمة في قطاع الصناعات التصديرية إلى ارتفاع إنتاجها

والعرض منها وتشبع بعض أسواق تصريفها ما أدى إلى انهيار الأسعار. (محي الدين، 2000، صفحة 113)

إن الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال والاستدانة لسد فجوة ميزان المدفوعات الذي أعقب التحرير المالي كان له أعباءه، حيث تبعه ارتفاع في معدل نمو عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدل التضخم وظهور الفقاعات وتذبذب أسعار الفائدة والتي رفعت من حجم مخاطر الأعمال في المنطقة، أدت إلى انخفاض فجائي في صافي لتدفق رؤوس الأموال إليها نتيجة تدني العائد مقارنة بدول أخرى أحسن حالا بعدما كان عامل جذب لأسواق المنطقة. (خليل، 1994، صفحة 1454) أدى التوقف الفجائي لتدفق رؤوس الأموال في أعقاب أزمة 1997 إلى إضعاف موقف دول المنطقة أمام دائنيها وصعب من إعادة جدولة ديونها وهو ما قاد إلى أزمة سيولة أو ملاءة في المنطقة، خاصة وان كثير من النفقات الحكومية الجارية (تتكون غالبيتها من الأجور وبرامج الرعاية الاجتماعية) وبرامج الاستثمار الحكومية هي صعبة التعديل نظرا لتأثير ذلك سلبا على آفاق النمو المحلي. (Izquierdo & Panizza, 2003, p. 11)

إن الازدهار الاقتصادي الذي تحقق بالمنطقة كان يخفي ضعف وهشاشة اقتصادية، فالعلاقة بين الاستثمارات المحققة والادخار الوطني تدهورت ابتداء من سنة 1981، حيث أصبح الارتباط بينها ضعيفا نتيجة الاعتماد على الادخار الأجنبية في تمويل الاستثمارات.(Park, 1996, p. 263) ان إجراءات التحرير المالي التي تمت في ظل ضعف النظام المالي وعدم جاهزيته للعب أدواره بكفاءة، أدت إلى تعمق الاختلال بين الاستثمارات المنجزة والادخار المحلي مع بداية سنة 1988، فأصبحت الاستثمارات المنجزة تمول بعيدا عن الادخار المحلي المجمع من مختلف مؤسسات النظام المالي.(Bordo & Flandreau, 2003, p. 421) لقد كشفت أزمة 1997 عن فشل حكومات المنطقة في إدارة التدفقات العالية من رؤوس الأموال بفعالية التي تسربت إلى أنشطة مضاربات رفعت من أسعار الأصول في المنطقة بما رفع التكاليف وخفض العائد، الأمر الذي اضر اقتصادات المنطقة وعجل برحيل تلك الاستثمارات نتيجة ضعف الأجهزة الرقابية فيها وضعف كفاءة النظام المالي فيها مع توجه سلطاتها إلى التعجيل بتحرير سوق رأسمالها بطريقة اقل ما يقال عنها متهورة، نتج عنها ارتفاع علاوة الخطر ودفع المستثمرين إلى تصفية استثماراتهم خاصة بعد ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية واتساع العجز في الميزان الجاري والذي أطلق حملة مضاربات على العملات المحلية استنفذت غالبية الاحتياطي من الصرف الأجنبي، ما

اجبر دول المنطقة المتأزمة على طلب تدخل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.(Haque, 1998, p. 2)

إن السعي لغلق فجوة الادخار عبر الإفراط في تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتحت تأثير ارتفاع التوقعات باستمرار تسجيل معدلات نمو مرتفعة وبالتالي استمرار ارتفاع الطلب، بدأت الطاقات العاطلة غير المستخدمة بالتوسع في كثير من القطاعات، حيث برزت تلك الطاقة جليا في قطاع الخدمات التي لا توجه مخرجاتها إلى العالم الخارجي (التجارة الدولية) ولا تدر أي نقد أجنبي وكذلك بعض الصناعات. أما في قطاع الصناعات، فقد ارتفعت الطاقة العاطلة في صناعة الحديد والصلب وصناعة مواد البناء والبتروكيماويات، كما عرفت المنطقة تنافسا حادا غير مبرر في صناعة السيارات بعد قيام صناعة السيارات في كل دولة، فوصل عدد مصانع السيارات في كوريا إلى 5 ماركات في وقت شهدت فيه تلك الصناعة في العالم صعوبات أثارت موجة امتلاك واندماجات.

وعلى ضوء ظهور طاقات عاطلة وتدني عوائد الصادرات من النقد الأجنبي وتراجع القدرات التنافسية، استمرت الضغوطات على احتياطات الصرف الأجنبي في الارتفاع التي استنزفت، ما أضعف قدرة دول جنوب شرق آسيا على سداد التزاماتها الخارجية التي فاقت قدرة تحمل ميزان المدفوعات على المدى الطويل (الملاءة طويلة الأجل). وباجتماع العوامل السابقة، بدء تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتباطؤ، فسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تايلاند ارتفاعا من 262 مليون دولار خلال الفترة 80-1985 إلى 976 و1968 مليون دولار خلال الفترات 85-1990 و90-1995 على التوالي، أي بمعدل نمو 272 و101%، ويمكن ملاحظة نفس التباطؤ في باقي دول المنطقة. كذلك، سجل نصيب صافي الاستثمار المباشر تراجعا ملحوظا من 21% من صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى دول المنطقة في سنة 1993 إلى 14 و15% في سنتي 1995 و1996 على التوالي (محي الدين، 2000، صفحة 116).

7.3 اختلال هيكل المديونية

عرف هيكل المديونية الخارجية لدى دول جنوب شرق آسيا تغيرا ملحوظا، فبعدما كانت مديونيتها تتشكل أساسا من القروض طويلة الأجل، أخذت هذه الأخيرة بالتراجع لصالح القروض قصيرة الأجل، حيث ارتفعت نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى إجمالي المديونية

في كوريا من 54,5% في 1993 إلى 64,1% في 1996 في حين تراوحت بين 40 و48% في تايلاند خلال الفترة من 1992 إلى 1996، فيما بلغت أقصاها في ماليزيا بنسبة 70%. (محي الدين، 2000، صفحة 116)

أثر ارتفاع القروض قصيرة الأجل في هيكل المديونية الخارجية على مصداقية دول المنطقة وجعلها أكثر عرضة لعديد المخاطر؛ كتغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف مقارنة بالدين طويل الأجل، إضافة إلى ارتفاع مخاطر نشوب أزمة عملة بسبب تزايد حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات والخطر المعنوي ما ضاعف الشكوك حول عدم قدرة الدول على خدمة ديونها قصيرة الأجل وأنذر بحدوث أزمة ثقة أدت لاحقا إلى إطلاق حملة مضاربات على العملة (حازمة عملة) تطورت إلى أزمة ميزان مدفوعات ثم أزمة مالية شاملة. عرفت تراكمات تلك المديونية منحى خطيرا مع استمرار العجز في موازين المدفوعات، الأمر الذي حد من قدرة اقتصادات المنطقة على خدمة أعباء المديونية وخفض من قدرة الدول على مواجهة التزاماتها ما دفع إلى خروج غير منتظم للأموال. وما زاد من خطورة المديونية محدودية قدرات الدول على تخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب خوفا من الآثار المنفرة التي قد تخلفها تلك الزيادات على جاذبية المنطقة للاستثمار والتضحية بالرفاهية الاجتماعية نتيجة ارتفاع الأعباء، الأمر الذي رفع من ضغوطات الدائنين لفرض ما يمكن أن يقلص من عجز الموازنة (رفع الضرائب) والدين العام، وهو ما نتج عنه تشوهات في الأسعار والتي أثرت على قرارات الاستثمار (تأجيلها أو إلغائها) وألغت الحافز على الاستثمار في المنطقة نتيجة هيمنة حالة عدم التأكد. (Montiel, 2003, p. 6)

8.3 ضعف هيكل النظام المصرفي

من أهم العوامل التي ساعدت بشكل كبير في الفشل في تحقيق أهداف التنمية الصناعية في بلدان جنوب شرق آسيا هو هشاشة النظام المصرفي وتفشي ظاهرة الاقتراض المفرط وعدم التقيد بالضوابط الضرورية عند الاقتراض. دفع الطلب الكبير على القروض بعد اتساع النشاط الاقتصادي في المنطقة وتراجع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية بالتزامن مع موجة التحرير المالي في المنطقة إلى تفشي الاقتراض قصير الأجل بعملات أجنبية لإقراض مشروعات صناعية طويلة الأجل بعملات محلية بشكل مفرط لا يحترم المعايير الصارمة في منح الائتمان من خلال غياب التقييم الكافي والوافي للمخاطر نتيجة غياب الخبرة والمعرفة لدى بنوك المنطقة للقيام بدور الوساطة بشكل سليم، والتغاضي عن مطالبة أصحابها بتقديم الضمانات الكافية أو تقديم دراسات جدوى اقتصادية لتلك المشاريع، حيث ارتفع متوسط الائتمان المحلي في تلك الدول من 28% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 إلى 62% في1996 (زيدان قاسم، 2008، صفحة 210)، وتجاوزت القروض المتعثرة في

مارس 1997 عتبة 10% من إجمالي أصول النظام البنكي. (Demirguc-Kunt & Detragiache, 2005, p. 3) أما كفاية رأس المال والكفاءة الرأسمالية فقد انخفضت نسبتهما إلى مستويات صفرية وحتى سلبية وهو ما اضعف قدرة البنوك المحلية على مواجهة أي صدمة خارجية، وهو ما اضعف قدرة البنوك المحلية على غربلة العملاء ودراسة قدرتهم المستقبلية على السداد وأدى إلى ارتفاع نسبة القروض الرديئة إلى أصول البنوك مؤثر سلبا على صلابة النظام البنكي. (Caprio & Peria, 2000, p. 4)

8.3 السياسات النقدية للدول المقرضة

مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، قام الفدرالي الاحتياطي الأمريكي مع بداية التسعينات، بالتزامن مع معالجة مشكلة عجز الموازنة وتحقيق فائض، بالتخلي عن سياسته التوسعية بتطبيق سياسة انكماشية برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار وجذب رؤوس الأموال وتحسين قيمة الدولار وكبح جماح التضخم. دفعت الإجراءات الأمريكية الدول الأوروبية، تحت ضغط المنافسة وتحقيقا لاشتراطات معاهدة ماستريخت، إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. أدى رفع أسعار الفائدة وتحسن العملات الرئيسية إلى ارتفاع العائد في الولايات المتحدة وأوروبا وتحسن بيئة الأعمال فيها والتي أفلحت في جذب الاستثمارات إليها وهجرة رؤوس الأموال من الدول الناشئة عموما، وبدأت معها معاناة الدول الآسيوية وتزايد انكشافها لازمات العملة والبنوك.(Frankley & Roubini, 2003, p. 158)

9.3 تراجع في السياسات التجارية الداعمة للمنطقة

بعد زوال الخطر الشيوعي، دشنت إدارة الرئيس كلينتون سياستها الجديدة القائمة على تبجيل المصالح الأمريكية ودعم وحماية الاقتصاد الأمريكي ومعالجة عجز ميزان المدفوعات بكبح نمو الواردات وإيجاد منافذ للصادرات الأمريكية لكل مناطق العالم بما فيها منطقة جنوب شرق آسيا على اعتبار أن صادرات الأخيرة مثلت أكبر تحدي للقدرة التنافسية الأمريكية. ولتحقيق ذلك، بدأت بوضع القيود أمام تدفق الصادرات الآسيوية وفرضت عقوبات على صادرات المنطقة بحجة الإغراق وعدم احترام المعايير البيئية والاجتماعية. (زيدان قاسم، 2008، صفحة 204).

تعتبر تجربة التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا جديرة بالدراسة بايجابياتها وعيوبها، حيث أنها غنية بالدروس التي يمكن الاستفادة منها في بناء سياسات صناعية سليمة ومستدامة تساعد على بناء اقتصاد صلب ومتنوع.

4. خاتمة

تعتبر تجربة التصنيع في منطقة جنوب شرق آسيا من أغنى التجارب، حيث أنها تحمل الكثير من الدروس في مجال التنمية الصناعية سواء نقاط القوة أو نقاط الضعف التي يمكن للحكومات الاستفادة منها عند بناء الاستراتيجيات والسياسات للنهوض بقطاع الصناعة. وكما كان لعوامل كثيرة متشابكة دورا حاسما في تحقيق الطفرة الصناعية، فقد ساهمت عوامل كثيرة ساهمت في إضعاف اقتصادات المنطقة أمام الصدمات الخارجية والتي توجت بأزمة جنوب شرق آسيا 1997 التي رهنت عملية التصنيع والتنمية في المنطقة. يعتبر التطرق إلى دراسة سياسات التصنيع التي تبنتها دول جنوب شرق آسيا جد هامة لإعادة بعث قطاع الصناعة ليلعب أدواره الاقتصادية والاجتماعي خاصة في الدول التي تعاني من اختلال الهيكل الاقتصادي كالجزائر التي لازالت تسعى إلى تنويع اقتصادها الوطني وتخليص اقتصادها المحلي من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

إن تحقيق تنمية صناعية آمنة ومستدامة وإنجاح سياسات إنعاش الصناعة تسهم في تغيير واقع الصناعة الحرج يبقى رهن إدخال إصلاحات عميقة تمس النظام البنكي والمالي وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال وترقية أنشطة البحث والتطوير داخل المؤسسات الصناعية.

اعتمادا على الدروس المستفادة من تجربة التصنيع في دول جنوب شرق آسيا، يمكن تقديم التوصيات الآتية لبلوغ تنويع اقتصادي:

- تجنب إهمال السوق المحلي ضمن سياسات التصنيع، رغم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنجاح السياسات الصناعية، حيث يعد السوق المحلي صمام الأمان للاقتصاد في حالة تراجع الصادرات.
- رغم أهمية تحرير القطاع البنكي من القيود، إلا انه يتعين تعزيز عمليات الإشراف والرقابة وتعزيز إدارة المخاطر في البنوك لحماية النظام البنكي من مخاطر التوسع في الائتمان، وتوجيه الائتمان إلى تمويل المشاريع الصناعية ذات المردودية والابتعاد قدر الإمكان عن المجازفة بفتح المجال للبنوك والمؤسسات للاستدانة من الخارج.
- تعزيز قدرات البنوك في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها بما يسهم بفعالية في تجنب اللجوء إلى المدخرات الأجنبية وما يحمله ذلك من مخاطر الانكشاف والتعرض للصدمات الخارجية.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل خاصة الأسواق المالية والتمويل الداخلي الذي يعتبر أكثر أمنا واستقرارا للمؤسسات الصناعية وتخفيف الضغط على البنوك التي قد تدفع إلى اللجوء إلى الخارج لتلبية طلبات التمويل.

- رغم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه يجب عدم التمادي في منح الامتيازات والتسهيلات بما يؤدي إلى استحواذ الشركات الأجنبية على النشاط الصناعي ما يحرم الشركات الوطنية، التي تفتقد إلى القدرات لمنافسة الشركات الأجنبية، من فرص تطوير قدراتها التنافسية واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- زيادة فعالية الرقابة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية وزيادة فعالية إدارتها.
- تقديم مزيد من التحفيزات للمؤسسات الصناعية للبحث والتطوير كونها تعتبر مفتاح اكتساب القدرات التنافسية والنفاذ إلى الأسواق الدولية وقطع الطرق أمام الشركات الأجنبية للاستحواذ على السوق المحلي.
- زيادة الإنفاق على التعليم والتكوين لوفير كفاءات عالية التأهيل تفيد الشركات الصناعية في رفع أداءها وتحسين قدراتها التنافسية
- الإسراع في تطوير المناطق الصناعية وإنشاء مناطق صناعية تراعي الشروط والمعايير الدولي نظرا لدورها في استقطاب الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وفي تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع

Achetta, P., & Wincoop, E. (2000, January). Capital Flows to Emerging Markets : Liberalization, Overshooting, and Volatility, Capital Flows and the Emerging Economies : Theory, Evidence, and Controversies. *National Bureau of Economic Research NBER*.

Bassanini, A., Scarpetta, S., & Hemmings, P. (2001). Economic Growth : the Role of policies and Institutions : Panel Data. Evidence from OECD Countries. *OECD economics department working papers* (283), p. 11.

Bordo, M. D., & Flandreau, M. (2003, January). Core, periphery, Exchange Rate Regimes, and Globalization, Globalization in Historical Perspective. p. 421.

Brown, D. K., Deardorff, A., & Stern, R. (2004, February). The Effects of International Production on Wages and Working Conditions in Developing Countries, Challenges to Globalization : Analyzing the Economics. *National Bureau of Economic Research NBER*, p. 257.

Caprio, G., & Peria, M. S. (2000). Avoiding Disaster : Policies to Reduce the Risk of Banking Crises. *Working Paper*(47), p. 4.

Carr, D. L., Markusen, J. R., & Maskus, K. E. (2004, February). Competition for multinational Investment in Developing Countries : Human Capital, infrastructure, and market Size, challenges to Globalization : Analyzing the Economics. *National Bureau of Economic Research NBER*, p. 385.

Demirguc-Kunt, A., & Detragiache, E. (2005, September). Cross-Country Empirical Studies of Systemic Bank Distress : A Survey. *World Bank Policy Research Working Paper* (3719), p. 3.

Edwards, S. (1992, December). Exchange Rates as a Nominal Anchors. *NBER working paper series*(4246), p. 37.

Eichengreen, B., & Tong, H. (2011, July). The External Impact of China's Exchange Rate policy : Evidence from Firm Level Data. *IMF workink paper*(11/155), 16.

Ford, R., & Suyker, W. (1990). Industrial Subsidies in the OECD Economies. *Working Paper*(74), p. 10.

Frankley, J. A., & Roubini, N. (2003, January). Industrial Country Policies, Economic and Financial Crises in Emerging Market Economies. p. 158.

Galal, A. (2001, August). Globalization and the Economic Well-Being of Citizens. *working paper*(59), p. 5.

Google. (n.d.). Retrieved February 11, 2019, from https://www.google.com/public

Haque, N. U. (1998, June). The Asian Crisis. *Working Paper*(30), p. 2.

IMF. (1997). *Annual Report 1997*.

IMF. (2018). *International Monetary Fund*. Retrieved Mars 13, 2018, from http://www.imf.org/en/Countries.

Annual Report 1997. .(1997) International Monetary Fund IMF.

Izquierdo, A., & Panizza, U. (2003, December). Fiscal Sustainability : Issues for Emerging Market Countries. *Working Paper*(91), p. 11.

Krugman, P. (2000, January). Fire-Sale FDI, Capital Flows and the Emerging Economies : Theory, Evidence, and Controversies. *National Bureau of Economic Research NBER*, p. 44.

McKinnon, R. (2001, January). Ronald McKinnon, After the Crisis, the East Asian Dollar Standard Resurrected : An Interpretation of High-frequency Exchange-Rate Pegging. *center for international development*(88), 9.

Montiel, P. J. (2003, November). Debt Management and Macroeconomic Stabilty. *working paper*(88), p. 6.

Nelson, R. R., & Pack, H. (1999, July). The Asian Miracle and Modern Growth Theory. *The Economic Journal, 109*(457), 417.

Noland, M., & Pack, H. (2005, December). The East Asian Industrial Policy Experience: implication for the Middle East. *The East Asian Industrial Policy Experience: implicat The Egyptian center for Economic Studies ECES*(106), 7.

Obstfeld, M., & Taylor, A. M. (2003, January). Globalization and Capital Markets. 133.

Park, W.-A. (1996, January). Financial Liberalization : The Korean Experience, Financial Deregulation and Integration in East Asia. p. 263.

Radelet, S., & Sachs, J. (2000, January 2000). The Onset of the East Asian Financial Crisis, Currency Crises. *National Bureau of Economic Research NBER*.

Woo, W. T., & Hirayama, K. (1996, January). Wing Thye Woo & Kenjiro Hirayama, Monetary Autonomy in teh Presence of Capital Flowsm And Never the Taiwan Shall Meet, Except in East Asia , Financial Deregulartion and Integration in East Asia. *National Bureau of Economic Research NBER*, p. 317.

احمد يوسف الشحات. (2001). *الازمات المالية في الاسواق الناشئة مع اشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا*. مصر: دار النيل للطباعة والنشر.

آمال عبد الرحمان زيدان قاسم. (2008). *مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة*. مصر: دار الكتب القانونية.

بول هيرست، جراهام طومبسون، و فالح ترجمة عبد الجبار. (2001). *ما العولمة: الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم*. الكويت: عالم المعرفة.

رابح حميدة. (2017). المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 2*(30)، الصفحات 159-163.

سامي خليل. (1994). *نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة*. الكويت: مطابع الاهرام.

عادل بلجبل. (2016). التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وامكانية الاستفادة منها في الجزائرK رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*، 82. قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1.

عبد القادر صالحي. (2016). سياسات التحرير المالي واثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسييير والعلوم التجارية*(2016/16)، الصفحات 111-115.

عمار بن عيش. (جوان, 2017). المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر: دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة –الجزائر-. *مجلة الباحث الاقتصادي*(4)، صفحة 65.

عمرو محي الدين. (2000). ازمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة. *الاولى*، 133. مصر: دار الشروق.

لخضر بن علية، و آخرون. (اوت, 2019). الاستثمار الاجنبي في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية*(38)، الصفحات 207-211.

محمد صالح الجسام. (2015). اهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج الاوز الطائر-كوريا الجنوبية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 7* (13)، صفحة 132.

مسعود امير معيزة. (2017). واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص و في سطيف. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 3*(12)، الصفحات 14-16.

نصيرة قوريش. (2008). ابعاد وتجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(5)، الصفحات 89-95.